

خطوة جديدة تفضح "نظام الازدهار"



تعليق سياسي

جريدة " إرتريا الحديثة "

16 أكتوبر 2026

أرسلت وزارة الشؤون الخارجية ، بتاريخ 12 أكتوبر، مذكرات احتجاج رسمية إلى مكثبي الاتحاد الأفريقي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، بشأن الإجراء الذي اتخذته الحكومة الإثيوبية بطرد الدبلوماسيين الإرتريين من الاتحاد الأفريقي، والممثل الدائم لدى الاتحاد الأفريقي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا.

وأكدت وزارة الشؤون الخارجية في رسالتها ، أن هذا الإجراء يشكل انتهاكًا صارخًا لمبادئ السيادة والمساواة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، وللمادة 15 من اتفاق عام 2008 المبرم بين الاتحاد الأفريقي وإثيوبيا بوصفها الدولة المضيفة، ولاتفاقية الاتحاد الأفريقي لعام 1965 المتعلقة بحصانات ممثلي الدول الأعضاء، فضلًا عن اتفاقيات دولية أساسية أخرى، مشددةً على أن العضوية في المنظمات الإقليمية والقارية لا يجوز إنتهاكها بإجراءات أحادية تتخذها الدولة المضيفة.

وبما ان التمثيل في هذه المنظمات حق سيادي لا ينبغي أن يخضع لرغبة دولة عضو أخرى أو نزواتها، دعت الوزارة إلى اتخاذ تدابير تصحيحية، وإلى ضمان حقوق إرتريا بوصفها دولة ذات سيادة وعضوًا متساوي الحقوق، وضمن عضويتها ومشاركتها الكاملة في الأنشطة التي تُنظَّم.

إن هذا الإجراء الإثيوبي المتمثل في طرد الدبلوماسيين الإرتريين وقطع العلاقات ، استمرار لانتهاكات والتعديات التي تستهدف سيادة إرتريا ووحدة أراضيها.

وكانت سفارة إثيوبيا في أسمرا قد توقفت منذ شهر مايو 2026 عن الرد على المراسلات الرسمية الصادرة عن الوزارة ، وقطعت اتصالها بها، ثم سحبت أفرادها من إرتريا في 8 أغسطس 2026 دون إخطار وزارة الشؤون الخارجية الإرترية. وكان ذلك إجراءً مخالفًا للأعراف الدبلوماسية المتبعة، ومكيدةً هدفها تهئية الأرضية لما هو أخطر.

وبعد أن قررت إثيوبيا إغلاق سفارتها في أسمرا، أمرت في 01 أكتوبر 2026 الدبلوماسيين الإريتريين المعتمدين لديها، ولدى الاتحاد الأفريقي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، بمغادرة البلاد خلال 48 ساعة. غير أن الدبلوماسيين المطرودين لم يكونوا معتمدين لدى إثيوبيا فحسب، بل كانوا يعملون ضمن هاتين المنظمتين أيضًا، ولذلك فإن هذا الإجراء يمثل انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي والاتفاقيات التي تحكم العضوية والمشاركة في المنظمات الإقليمية والقارية، وإن المطالبة بإلغائه حق سيادي.
